

قبائل أرض الأخدود .. تنتظر مكرمة الملك عبد الله

التطبيق العملي ونيسا النظري، وأثره في الحياة الاجتماعية. ولأن أخوض يا سيدي في المسائل النظامية أو التاريخية إلا بالقدر الذي يوضح أهمية الصورة الاجتماعية.

أولاً: الجنسية بصفة أصلية: إن الجنسية الأصلية حق يؤخذ بمبدأ بقوة النظام والأرض، ولكن هنا الأخيرة حق التلقيني يخضع لاعتبارات سياسية واجتماعية من حيث التوسع في التمتع بهذا الحق، أو التثنية في الشروط الواجب توافرها لإثباتها لهما الحق. وحسب دراسة اليوستف فإن المجتمعات الخليجية تنقسم في ذلك إلى قسمين:

(1) يوصف بأنه نظام يتسند في هذا الحق، وتطبقه دول مثل: البحرين، الإمارات، قطر، والكويت، وإن كانت الأخيرة تساهلت حتى نهاية الستينيات، والبحرين، قطر، والإمارات حتى نهاية السبعينات لاستكمال مقومات الدولة وعهد الاستقلال. وفي الإمارات حظيت القبائل العربية من "قبائل بر فارس العرب" والاحضار بمعاملة خاصة، ثم ما لبثت أن تسندت في حق التمتع بالجنسية بصفة أصلية.

(2) يوصف أنه تتعاقد سياسياً واجتماعياً مع هذا الحق، وتطبقه المملكة العربية السعودية، حيث واصلت الحكومة الشرعية في الاجماعية وحق التمتع بالجنسية على الحقوق القبلية التي هاجرت من الجزيرة العربية في فترات تاريخية مختلفة واستوطنت في العراق والشام وأصولها من نجد، فكان لهم القرار الملكي بمعودة الفرع إلى الأصل، كقبائل الظفير، عنزة، ومشر، وتجرم الإشارة هنا إلى أن تبعية هذه القبائل كانت موضع خلاف في مؤتمر العقير عام 1822 بين الوافدين السعودي والعراقي، لأن النجديين هم الذين أسسوا مدينة الزبير قبل ثلاثة قرون، فأصدر لهم عدة أمراء كان آخرها برسوا ملكاً عام 1883هـ، على (منع النجديين المقيمين في العراق جنسيتهم الأصلية).

كذلك قبائل (الصعير) التي تقطن الحدود الجنوبية، ويبناء على وثيقة المعاهدة للدولة السعودية الأولى بين الأمير سعود آل فيصل، وميقل آل غضبان الصعيري عام 944هـ، والتي جندت مع الدولة السعودية الثالثة بالولاية والخاصة في عهد الملك فيصل عام 1889هـ بعد حرب الويدعة وكذلك قبائل الكرب المناهل، المعروفة، وآل كثير.

نجران، عسير، وجازان (ياقوت وزمرد ومرجان)، تستقبل عهداً جديداً بتبويب حديث بمناسبة زيارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وما تحصدته هذه المناطق الثلاث، ليست مشاريع يمتددها وزر، بل نقلة حضارية واقتصادية لنجوب الجزيرة العربية بسياسة ملك وولي عهد الأمين، ريثما خلاهما المدن الثلاث بمقومات إنشائية متكاملة، فوامها زراعة في نجران، وسياحة في عسير، وصناعة في جازان.

في هذه المناطق الثلاث، كل أمير منطقة سجل في عهد (أبو متعب بصمة من ذهب)، فنجح الأمير مشعل بن سعود بمشاريع (الحياة) وهي المياه والكهرباء، فلم تسكن أظهير يقع الأرض مكة إلا بعد (ماء زمزم)، في حين رسم الأمير خالد الفيصل لوحة فنان لحيال عسير وساحل الشقيق بمشروع سياحة خضراء، وغير الأمير محمد بن ناصر دفة القارب من صيد الأسماك إلى صناعات الكيمياء والأحياء.

لكن وعلى رغم ذلك كله، يبقى الإنسان السعودي هو العنصر الرئيسي في التنمية السعودية، وقبائل منطقة نجران، ينتظرون زيارة الملك الإنسان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، بقلوب متوقفة، تراودهم أحلام "مكرمة" قبائل (يام وهمدان) مولاي خادم الحرمين: كذلك قبائل عروس الصحراء والربع الخالي (شرورة)، يحلمون أمل كبير في تصحيح أوضاع المتخلف من أبنائهم، فتكون مكرمة ملكية في أرض الأخدود تحسب لهم عند رب المعبود. إن تصحيح أوضاع أبناء قبائل شرورة، بالإمكان أن يتحول إلى (حقيقة)، خصوصاً إذا علمنا أن قضية (اليون) الذين يمثلون شريحة مهمة من المواطنين في المجتمعات الخليجية أصبحت حديث الساعة، وأغلبهم ينتمون إلى الأصول والهوية الاجتماعية نفسها التي ينتمي إليها المواطنون بصفة أصلية.

ولعل هنا استشهد بدراسة أعدها الدكتور محمد حسين اليوسفي في مجلة الأزمات العربية "سلط فيها الضوء على بعض الظواهر المتعلقة بالجنسية والمواطنة في دول مجلس التعاون الخليجي، بصفة أصلية أو حسب نظام التجنيس، ويتعلق أهمية الموضوع في علم الاجتماع القانوني أنه يرتكز على القوى الفاعلة في وضع الأنظمة، ومدى نجاحها في



د. عبد الله بن مرفعي بن موقوفه
Abdullahbinmahfouz@gmail.com

إن أهمية القضاء على مشكلة "السيدون" أو غير محدد الجنسية" في مجتمعات الخليج يشكل رحمة اجتماعية، على أن يرتكز ذلك على نظام عملي واجتماعي تراعى فيه مصالح هذه المجتمعات من جهة وتسير ضمن العدالة الإسلامية من جهة أخرى.

كاتب القصدي

المواطنات المتزوجات من أجنبي بحكم الأجنبي معاً بتقديم التمتع بالميزات التي يتمتع بها المواطن الأصل. فضلاً عن اضطراهم إلى كنف واستخراج طلب الإقامة وتجديدها. غير أن السعودية في عام 2005 وضعت نظاماً وسطياً وعدلت بموجب المادة الثامنة من نظام الجنسية العربية السعودية الصادر رقم 8/20/8544 وتاريخه 17/4 لتصبح بالنص التالي "يجوز منح الجنسية العربية السعودية بقرار من وزير الداخلية لمن ولد داخل السعودية من أب أجنبي وأم سعودية إذا توافرت الشروط التالية، وهي الإقامة الدائمة، حسن السيرة والسلوك واجادة اللغة العربية".

وهناك من كان مع الاتجاه الدولي باعتبار جنسية الأم كجنسية الأب من حيث آثارها في الإثبات. بمعنى أن يتمتع أبناء المواطنة جنسية أمهم إذا رغبوا بغض النظر عن مظاهر التمييز ضد المرأة الصادرة من هيئة الأمم المتحدة سنة 1989. وعملت بها تونس. بالمادة 3/6 على أنه "يعتبر تونسياً الطفل المولود من أم تونسية وأب أجنبي". وأعلنت الأردن أخيراً نيتها تطبيق ذلك في المؤتمر الثاني لعممة المرأة العربية، الذي انعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2002.

ختاماً إن أهمية القضاء على مشكلة "البدون" غير محدد جنسية" في مجتمعات الخليج تشكل رحمة اجتماعية، على أن يرتكز ذلك على نظام عملي واجتماعي تراعى فيه مصالح هذه المجتمعات من جهة وتيسر ضمن العدالة الإسلامية من جهة أخرى. ولعل حساسية هذا الموضوع باذعة من الرخمة في المحافظة على الترميم الاجتماعية، لذلك فإن أصوات ذوي الأقراب الذين أمضوا سنوات طويلة من العمر وامتزجوا بهذا المجتمع وأصبحوا من نسجها الاجتماعي، إن هذه الشريحة من المجتمع ليس لهم بعد الله إلا أنتم يا (ملك الإنسانية)!

وشمل (المكرمة الملكية) بعض القبائل التي استوطنت نجران وضرورة هربا من الاستثمار والاستراتيجية مثل: قبائل همام، المصميين، بالحرار، بن محفوظ، القتم، نهد، والوعالي، إذ أسرت لهم الحصول على الجنسية السعودية بصفة (أصيل) ضمن أوامر ملكية سابقة وعن طريق لجان صححت أوضاعهم ولم يتبق منهم إلا القليل.

ثالثاً: الجنسية بصفة التجنس، إن السياسة المتبعة في المجتمعات الخليجية هي عدم الأخذ بالتجنس كإلية لتعديل التركيبة السكانية، فبعض دول الخليج قد أُلغى بالتجنس بشكل كامل مثل الكويت منذ نهاية الستينيات مع أنه مسجل لديها 200 ألف حالة بدون، وبعضها يمنح الجنسية بسبب حاجة التنمية الاقتصادية مثل: البحرين وقطر، وفي المملكة يتم تصحيح أوضاع القبائل من خلال أوامر ملكية محددة، وكل دول الخليج لديها نظام حديث للتجنس، ومن المعروف أن اكتساب الجنسية بالتجنس هو متحة وليس حقا، وهذه المتحة يرجع تقديرها إلى النظام.

ويتكلم عالم فإن (التجنس) يتسمون إلى قسمين: الأول (التجنس) وأبناؤه الضر والراشدون وقت تجنسه، ويتعاملون حسب النظام على أنهم متجنس وليس أصيلاً، أما القسم الثاني فهو (أبناء المتجنس) الذين ولدوا بعد اكتساب أبيهم الجنسية، وهؤلاء يتعاملون حسب النظام (أصيل)، وهي صور مختلفة نظامياً عن أبناء المتجنس حيث نص نظام الجنسية لكل من: السعودية، الكويت، قطر، وعمان، بمعنى أن ابن المتجنس الذي ولد بعد اكتساب أبيه الجنسية مواطن بصفة "أصيل". في حين يعترف نظام الجنسية في البحرين والإمارات بتجنس، وهذا الأخير من شأنه خلق فئة من المجتمع تتوارث التجنس جيلاً بعد جيل دون أن يكون لها أمل في التمتع بالمواطنة الكاملة.

ثالثاً: المواطنات الخليجيات المتزوجات من أجنبي، وهذه مشكلة تخص المرأة الخليجية في الجانب الاجتماعي وليس النظامي، إذ إن المشرع الخليجي لا يستطيع تجاهل العادات والتقاليد الاجتماعية، لذلك نص النظام في دول مجلس التعاون الخليجي، أنه يعدت جنسية الأب أساساً لجنسية الإبناء إلا في حالات معينة كأن يكون مجهول الوالدين أو صعوبة إثبات نسبه إلى أبيه. وهذا يعني أن أبناء

